

يلتقون مجدداً في لندن

الحكومة تفقد ثقة المانحين

اليمن
وضرورة الحوار

لا يختلف اثنان على أن الوضع في اليمن اليوم في غاية الدقة، خاصة على المستوى الأمني، وهو ما دفع السلطات اليمنية إلى تعزيز قواتها والدفع بالجيش في العاصمة صنعاء وأرجائها أخيراً، بسبب تزايد حالة الانفلات الأمني من جهة، وما يشهده الجنوب من حال احتقان عبرت عنها تحركات شهدتها محافظات جنوبية عدة مطالبة بالانفصال، وهناك تقارير عدة وأخبار متعددة المصادر، عن وجود دعم خارجي لهذه التحركات يسعى إلى استخدام التدهور في المحافظات الجنوبية خدمة لأغراض لا تصب في مصلحة اليمن واليمنيين بأي شكل.

لذلك فإن الحوار الوطني والمصالحة بين القوى السياسية اليمنية، هما السبيل الوحيد لحل الأزمة اليمنية بما يحقق الأمن والاستقرار المنشود في ربوع البلاد، والعصب الأساسي للمرحلة المقبلة من تنفيذ المبادرة الخليجية، خاصة ونحن على بعد أيام قليلة من انعقاد جلسة استثنائية لمجلس الأمن في صنعاء، والتي أعلن عنها الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي أخيراً.

إن اليمن اليوم يحتاج فعلاً إلى مصالحة وطنية شاملة، وقانون عدالة انتقالية مبني على رؤية يمنية مستقلة، وليس على أفكار نمطية مستوردة لا تتماشى بالضرورة مع الواقع اليمني، وأن تكون المصالحة استجابة لضرورات التعايش الاجتماعي السلمي، الذي يراعي خصوصية المجتمع اليمني، إذ ليس بالإمكان بناء أي دولة دون وجود مجتمع مترابط يتقاسم مفاهيم وقيماً ومصالح علياً واحدة وموحدة، وقد أثبتت التجارب أن الفشل كان حليف كل محاولة تقوم على استنساخ التجارب التي سبقها دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية والتاريخية وواقع المجتمع الذي تطبق فيه.

إن على اليمنيين الاصطفاف جنباً إلى جنب لمواجهة العدو المشترك من الداخل، المتمثل في الاختلاف والانقسامات التي تستغلها جهات خارجية وتنظيمات إرهابية، وأن يعملوا جميعاً ومعا، من أجل إرساء الأمن والاستقرار وتعبيد الطريق نحو بناء اليمن المنشود.

ولا شك أن المبادرة الخليجية لا تزال تمثل أفضل مخرج لليمن واليمنيين، من أجل السلام والوثام وخروج اليمن من المحنة الكبرى، ومن أجل استقراره وأمنه ووحدته أيضاً.

افتتاحية / صحيفة البيان الاماراتية
٢٠ يناير ٢٠١٣

وقال مدير مكتب البنك الدولي بصنعاء وأثل زقوت - الأسبوع الماضي: إن نسبة الفقر في اليمن تتراوح الآن بين ٥٢ و٥٣٪ بعد أن كانت في حدود ٣٩٪ قبل اندلاع الأزمة مطلع العام الماضي ٢٠١١.

كما أن الوضع الاقتصادي بشكل كبير لا يزال صعباً لأن الكثير من الناس عاطلين عن العمل.

وكان المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر، قال في تقرير له مقدم إلى مجلس الأمن «إن الحكومة اليمنية انتهت من شهر العسل، ويتوقع اليمنيون الآن منها تقديم نتائج ملموسة عبر توفير مزيد من الأمن للوطن والخدمات الاجتماعية الأساسية للشعب».

وبهذا الخصوص يؤكد تقرير أمريكي: أن الوقت ليس في مصلحة اليمن في ضوء أزمة الغذاء المتنامية ونسبة البطالة المرتفعة بين الشباب، مشيراً إلى أن حكومة الوفاق الوطني هي أقل أئتلافاً من عائلة مفككة، وينعكس ذلك في الانقسامات التي لا تزال تحتاح البلاد.

وقالت كاتبة التقرير «دانيا جرين فيلد» ما هو واضح وضوح الشمس - ويعترف به على نطاق واسع جميع من تحدثت إليهم خلال زيارتي إلى اليمن مطلع شهر يونيو - هو عدم وجود رؤية للحكومة.

وأضاف التقرير الذي نشره موقع مونيتور: منذ تشكيل الحكومة لإظهار الوحدة الوطنية، العديد من وزاراتها ليسوا تكنوقراط بل شخصيات سياسية يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، وليس بالضرورة مصالح البلاد الكبيرة. ففي كثير من الأحيان يأخذون التوجهات من زعماء الأحزاب بدلاً من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

وذكرت في تقريرها تحت عنوان: قنبلة اليمن الموقوتة «أن الحاجة إلى رؤية اقتصادية واضحة أصبح ملحا. لقد بدأ استنساخ بعض النشاط الاقتصادي، لكن البطالة لا تزال منهكة وتكاليف السلع الغذائية والأساسية مرتفعة. ويبلغ التضخم ٢٣ بالمائة. وسعر الخبز يقارب ١٢٠ بالمائة من سعره السابق.

وقال تقرير الموقع الأميركي انه على ما يبدو أن السعودية مترددة في نقل الأموال التي التزمت بها، إلى الحكومة اليمنية حتى تقدم خطة اقتصادية مفصلة، مستنجا: إن المسؤولية تقع في المقام الأول على وزارة التخطيط والتعاون الدولي لأن الخطة التي قدمتها إلى اجتماع الرياض كانت ناقصة في العمق والتفصيل. واستدرك التقرير بالقول لكن من غير الواضح كيف يختلف الخطط والاستراتيجيات والبرامج أن تتناسق معاً، ومن الذي سيأخذ زمام المبادرة مادام حكومة الوفاق مفككة.

كشف الدكتور ابوبكر القربي، وزير الخارجية، عن عدم وفاء المانحين ومجموعة اصدقاء اليمن بالتزاماتهم والوعود التي قطعوها في دعم اليمن سياسياً واقتصادياً. فيما انتقد المانحون والمنظمات الدولية، ضعف أداء حكومة الوفاق الوطني - التي وصفها تقارير دولية - بالغير مؤهلة في اعداد الخطط التنموية والدراسات الاقتصادية لمشاريع البنى التحتية التي من شأنها استيعاب تمويلات وتعهيدات المانحين.

القربي: نعول على الاشقاء سرعة
التجاوب مع احتياجات اليمن

تقرير أمريكي: حكومة الوفاق مفككة..

البنك الدولي: ضعف الحكومة جر
12 مليون يقني الى خانة الفقراء

٧,٩ مليار دولار جزء كبير من هذه المبالغ لم يصل، لكن نتوقع في الفترة القليلة القادمة أن يصل بشكل سريع من أجل أن تعمل هذه المشاريع الممولة من المانحين على إيجاد فرص عمل للناس وبالتالي يؤدي ذلك إلى تحسن الوضع الاقتصادي. وعن اسباب عدم تحصيل تعهدات المانحين، أكد مدير المكتب البنك الدولي، أن هناك نوعين من العراقيل «أحدهما من جانب الحكومة، حيث إن القدرة الاستيعابية للجانب الحكومي ضعيفة ونأمل أن الحكومة قد أدركت هذا الضعف وتعمل على إنشاء هيئة المسار السريع لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة من المانحين، والنوع الثاني من العراقيل من جانب الدول والجهات المانحة ومهم جدا أنهم يتعاملون مع الحكومة اليمنية بجدية وبسرعة لبرمجة وتنفيذ المشاريع بشكل سريع وبخبرتنا من ٢٠٠٦، وجدنا أن كثيرا من الدول المانحة بطيئة في برمجة المشاريع والدولة لم يكن لديها القدرة على استيعابها ونأمل أن الوضع يختلف الآن».

وكانت حكومة الوفاق، قد تحصلت على تعهدات مالية إضافية بلغت ١٤ بليون دولار من الدول والمنظمات المانحة في مؤتمر «أصدقاء اليمن» بنيويورك، فضلا إلى تعهدات مالية سابقة في مؤتمر الرياض بلغت ٦٤ بليون دولار، كما تعهدت دولة الكويت بتقديم ٥٠٠ مليون دولار مساعدات وقروض ميسرة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية المحددة في برنامج الاستقرار المرهلي بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، فيما تعهدت قطر بتقديم مبلغ مماثل لدعم الجوانب الإنسانية.

غير أن حكومة الوفاق الوطني التي يترأسها كتلت احزاب اللقاء المشترك (محمد سالم باسندوة) لم تستطع تحصيل تعهدات المانحين، الامر الذي ادى الى تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع نسبة الفقر وسط الشعب اليمني خلال العام الماضي ليصل الى اعلى مستوياته.

وقال مدير مكتب البنك الدولي بصنعاء وأثل زقوت: أن الدول المانحة تعهدت في مؤتمري نيويورك والرياض بتقديم

وفي حين لا يزال باب انعقاد المؤتمرات الاقتصادية الخاصة بدعم اليمن مشرعا على مصرعيه، وتتوالى مواعيد انعقادها - مؤتمر تلو آخر، تقف حكومة الوفاق عاجزة عن استيعابها للتمويلات وتحصيل التعهدات المعلن عنها في المؤتمرات الدولية السابقة الخاصة بدعم التنمية باليمن على مدى الستة السنوات الماضية - ابتداء من لندن ومرورا بالرياض ونيويورك، والعودة بتلك التعهدات مرة أخرى إلى عاصمة الضباب لندن - حيث رحبت وزارة الخارجية اليمنية، أمس الأول، بقرار عقد الاجتماع الخامس لمجموعة أصدقاء اليمن على مستوى وزراء الخارجية في العاصمة البريطانية لندن يوم الخميس الموافق ٧ مارس ٢٠١٣م برئاسة مشتركة لكل من الجمهورية اليمنية والملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لمناقشات المخصصات المالية للمانحين. في الوقت الذي تشارك اليمن - حاليا - بوفد رفيع المستوى برئاسة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي، في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثالثة التي تعقد اليوم الاثنين في العاصمة الرياض، لمناقشة التعهدات المالية ودعم التنمية في اليمن.

وفي التفاصيل، قال وزير الخارجية الدكتور ابو بكر القربي، إن الدعم السياسي «قائم وموجود لكن الشعب اليمني ينتظر متى ستصل مبالغ الدعم المالي ويشعر بأثرها في تحسين الظروف المعيشية للناس».

وحسب صحيفة «البيان» الاماراتية في مقابلة تلفزيونية الجمعة - أوضح القربي أن «٦٠ في المئة من المبالغ المالية المرصودة لدعم اليمن مقدمة من دول الخليج العربي، مستطرداً: «نحن نعول على الاشقاء في سرعة التجاوب مع احتياجات اليمن وتحويل هذه الاموال».

إلا ان سفير الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء، اعد اسباب عدم تحصيل الاموال المتعهد بها من قبل المانحين، الى عجز حكومة الوفاق في استيعاب تلك التعهدات، وشدد، جيرالد فايرستين في مؤتمر صحفي عقده الاسبوع الماضي بصنعاء، على ضرورة ايفاء حكومة الوفاق بالتزاماتها أمام المانحين الدوليين في اجتماعي الرياض ونيويورك العام الماضي، مشيراً إلى أن الحكومة تتحمل أيضا مسؤولية ضبط المخربين الذين يستهدفون أنابيب النفط والغاز وأبراج الكهرباء وتطبيق القوانين عليهم.

إقرار الميزانية الكارثة وسط قلق كبير من انهيار اقتصادي

تضمنته ردود الحكومة بهذا الخصوص، وإعطاء الأولوية والتسهيلات والحوافز للاستثمارات كثيفة العمالة في كافة القطاعات الاقتصادية لمحاصرة البطالة وخفض معدلاتها وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص للإسهام في النمو وخلق فرص عمل والحد من البطالة خصوصا في ظل محدودية الوظائف التي توفرها الحكومة والقطاع العام والمختلط، والعمل على زيادة البرامج والأنشطة التوعوية للفقراء ومحدودي الدخل وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي والتوسع في أنشطة وبرامج التمويل الصغير والأصغر ونشر خدماتها في مختلف المحافظات والمديريات بما يخفف معدلات الفقر في بلادنا ويحد من آثاره السلبية.

كما طالب البرلمان بإعادة النظر في عقود شراء الطاقة الكهربائية بما يكفل الحصول على أفضل الأسعار التنافسية لتلك العقود وفقا لقانون المناقصات والمزايدات، ومحاسبة المسؤولين عن إبرام العقود المخالفة للقانون وإحالتهم للقضاء، والزمام وزارتي المالية والنفط بإبرام جميع العقود الخاصة بنقل المشتقات النفطية برأ وبحراً وفقا لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية وإحالة جميع من ثبت تورطهم في تهريب المشتقات النفطية إلى القضاء، بالإضافة إلى إيقاف أي تجنيد جديد من بداية عام ٢٠١٣ وعدم التجنيد بدل الفرار أو المتقاعدين وعلى وزارتي الدفاع والداخلية وكافة الأجهزة العسكرية والأمنية إبلاغ وزارتي الخدمة المدنية والمالية أولاً بأول بتخفيض الأثر المالي المترتب عن حالات الفرار أو التقاعد. يشار إلى أن تقدير جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣ وصل إلى مبلغ ٢ تريليون و٨٤ مليارات و٢١١ مليوناً و٦٤ ألف ريال.

هذا فيما بلغت جملة الاستخدامات العامة ٢ تريليون و٧٦٦ مليارات و٩٩٨ مليوناً و٩٨٥ ألف ريال.

فيما قدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣ بمبلغ ٦٨٢ ملياراً و٧٨٧ مليوناً و٣٤ ألف ريال.



أهداف واضحة ومحددة تعكس طبيعة التحديات والصعوبات التي تواجه الدولة والمجتمع وتنسجم مع برنامج الحكومة العام والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإسراع في معالجة الاختلالات الأمنية بما يحقق الأمن والاستقرار وجعل هذه القضية من أهم أولويات الحكومة في الفترة القادمة، واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحسين بيئة ومناخ الاستثمار ومعالجة المشكلات والمعوقات التي تواجه الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما شدّد مجلس النواب على محاصرة العجز لتأمين الاستقرار الاقتصادي اللازم للنمو من خلال ضبط الإنفاق الجاري والغاء النفقات غير الضرورية وتنمية الموارد الذاتية غير النفطية وفقا لما جاء في البيان المالي وما

«الميثاق» - خاص
أقرّ مجلس النواب في جلسته المنعقدة السبت برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٣ بعد الجدل الكبير الذي رافق دراسة ومناقشة مشروع الموازنة والخلاف الذي نشب بين كتلة المؤتمر الشعبي العام والحكومة وتطاول الأمين العام المساعد لحزب الإصلاح وزير التخطيط والتعاون الدولي محمد السعدي بألفاظ سبئية على الشيخ سلطان البركاني رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر، والذي أثار غضب أعضاء مجلس النواب الأمر الذي أدى برئيس مجلس النواب إلى رفع الجلسة.

ولتفادي هذا التصعيد فقد عقد الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية لقاءً موسعاً مع رئيس وأعضاء مجلسي النواب والوزراء الأربعا، لإنهاء الخلاف.

وكانت كتلة المؤتمر «وخاصة الشيخ سلطان البركاني ورئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان الشيخ محمد الشايف» لocht برفض مشروع الموازنة التصويت عليه بسبب عشرات المخالفات والخروقات القانونية لمضامين الموازنة العامة للدولة وافتقادها لسياسات اقتصادية ومالية واضحة، كما أنها كشفت عن تجنيد ٢٠٠ ألف شخص في وزارتي الداخلية والدفاع، اضافة صفقات فساد في عقود شراء الطاقة من قبل الحكومة بالأمر المباشر بالمخالفة للقوانين واللوائح المنظمة، حيث أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لشراء الطاقة الكهربائية تتناقض مع أهداف الإصلاحات السعدي التي قامت بها عند رفع الدعم عن المشتقات النفطية خلال العام ٢٠١٢، وشددت كتلة المؤتمر على «ضرورة إعادة النظر في عقود شراء الطاقة بما يكفل الحصول على أفضل الأسعار التنافسية وفقا لقانون المناقصات والمزايدات».

الى ذلك وجه مجلس النواب الحكومة بتنفيذ عدد من التوصيات المتعلقة بالبيان المالي والتي تمثلت في أن تتضمن البيانات المالية للموازنة القادمة